ذاكرة الألم في العراق

وقائع المؤتمر الدولي الثاني

16-17 نيسان 2025م

المجلد الثالث

هوية الكتاب

وقائع المؤتمر الدولي الثاني ذاكرة الألم في العراق

قرن من الجرائم والإبادة الجماعية والمجازر والانتهاكات

المشرف العام: السيد عقيل عبد الحسين الياسري – الدكتور. عباس عطية القريشي

تحرير: أ.د. قيس ناصر راهي – د. ثائر غالب الخيكاني

المؤلف : مجموعة مؤلفين

الناشر: المركز العراقي لتوثيق جرائم التطرف/ العتبة العباسية المقدسة

المطبعة: دار الكفيل للطباعة والنشر والتوزيع

الطبعة الأولى

سنة الطبع: 2026م

الترقيم الدولي: 978-9922-262-02-4

رقم الإيداع في المكتبة الوطنية: 124/ 2026

التدقيق اللغوي: أ.د. مصعب مكي زبيبة

الإخراج الفني: كاظم سعيد الفتلاوي

حجم الكتاب: 190×270

عدد الصفحات:542

جميع حقوق النشر محفوظة للمركز العراقي لتوثيق جرائم التطرف، ولا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب من دون إذن خطي مسبق من المركز

تنبيه:إن الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي الناشر .

المحتويات

المحور الثامن: جرائم الارهاب بعد ٢٠٠٣م ٧

التوزيع الجغرافي لضحايا الإرهاب في العراق للمدة ٢٠٠٣-٢٠٢٤م ٩

الانتهاكات الإرهابية ضدّ المكون التركماني في تلّعفر بعد (٢٠٠٣م) ٣٧

جريمة سجن بادوش بوصفها جريمة ضد الإنسانية: في ضوء الاتفاقيات الدولية والدستور العراقي ٨١

استخدام داعش للأسلحة الكيميائية في تازة خورماتو: دراسة تحليلية لتداعيات الهجوم وآثاره ١٠٣

مدينة آمرلي بين نار الإرهاب وألم الصمود: دراسة في تداعيات حصار ٢٠١٤م ١٣١

جرائم الإرهاب على الموروث الثقافي في قضاء الحمدانية/ نينوى(٢٠١٤-٢٠١٦م) نماذج منتخبة ١٤٥

جرائم تنظيم داعش في نينوى (٢٠١٤ – ٢٠١٦م) دراسة وثائقية في تقارير المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق ١٦٣

Semiotic Propaganda of ISIS and its Impact on Components of Iraqi People ١٨٧

المحور التاسع: ذاكرة الألم في الحروب ونتائجها **٢١٣**

الحروب وأثرها في تفكيك الهوية الوطنية (التشظي والضياع والأنوية) ٢١٥

الحروب في حقبة نظام البعث وتداعياتها على حقوق الإنسان في العراق (١٩٦٨م – ٢٠٠٣ م) ٢٣٥

الحربُ العراقيَّة الإيرانيّة وآثارها المجتمعيَّة ٢٥٥

Nothing Ever Dies: War Trauma and The Psychological Consequences of The Iran-Iraq War ٢٧٦

المحور العاشر: ذاكرة الألم والهوية الوطنية والسلم المجتمعي **٢٨٥**

تجاوز آلام الماضي وبناء الهُوية الوطنية في العراق: دراسة في ضوء نظرية لوغرثيرابي (العلاج بالمعنى) ٢٨٧

الجرح الثقافي وإعادة تشكيل الهوية الجماعية في المجتمع العراقي ٣١٣

أثر التنظيمات الإرهابية على السلم الأهلي والمجتمعي في العراق بعد عام ٢٠٠٣م ٣٤١

داعش بين التمدد والانحسار وأثر ذلك على النسيج الاجتماعي (قراءة أنثروبولوجية) ٣٦٣
أثر البرنامج الإرشادي بأسلوب ملء الفراغ في خفض ألم الفقد لدى أبناء ضحايا الإرهاب ٣٨٥
المحور الحادي عشر: دور الفنون والأدب في توثيق ذاكرة الألم ٤٢٩
دور السينما في توثيق جريمة سبايكر وأثر ذلك على الوعي المجتمعي والذاكرة الجمعية ٤٣١
دور الفنون في توثيق حالات الألم في العراق (نصب الحرية أنموذجاً) ٤٦١
بنية الزمن السردي في رواية الفتيت المبعثر لمحسن الرملي (بناء على نظرية جيرار جنيت) ٤٨٧

داعش بين التمدد والانحسار وأثر ذلك على النسيج الاجتماعي (قراءة أنثروبولوجية)

م.م. نور حامد هاشم

قسم الاجتماع والأنثروبولوجيا-جامعة بغداد

المستخلص

شكل تمدد داعش في حزيران من عام 2014م منعطفاً حاداً وخطيراً في كل الاتجاهات الأمنية والعسكرية والسياسية والاقتصادية، إلا أن أكثرها تضررا كانت الجوانب الاجتماعية التي نجم عن تأثرها الكثير من النتائج والتداعيات ذات التأثير السلبي على النسيج الاجتماعي في العراق بشكل عام وعلى العلاقة بين أطياف الشعب ومكوناته بشكل خاص، ولاسيما أن تمدد داعش قد جاء تحت غطاء طائفي؛ مما منح الفرصة لأولئك الذين يحاولون استهداف النسيج الاجتماعي للمجتمع العراقي وصولا إلى خلق حالة من رفض الآخر وانعدام إمكانية التعايش السلمي بين مختلف أطياف المجتمع ومكوناته.

لم يكن هذا التمدد ليحصل لولا جملة من الأسباب التي نحاول بيانها مع التركيز على الجوانب الاجتماعية التي أسهمت بشكل أو بآخر في خلق فرص التمدد، وبالتأكيد فإن للحواضن الاجتماعية الرافضة للآخر دوراً كبيراً في هذا الجانب، وإذا ما حاولنا معرفة مدى تأثير هذا التمدد على النسيج الاجتماعي من وجهة النظر الأنثروبولوجية، فلا بد لنا من أن نأخذ بنظر الاعتبار جملة من العوامل التي تسيدت المشهد العام من خلال تجلي الموقف الأمني والعسكري، فضلا عن الواقع السياسي وما أفرزه من تداعيات حينها، كل تلك العوامل أسهمت بشكل أو بآخر في كثير من النتائج السلبية التي ولدت نوعاً من التشرذم وعدم التوافق بين مكونات المجتمع وانسحب ذلك بكل تأكيد على النسيج الاجتماعي لعموم الوطن.

أتت مرحلة الانحسار لداعش ومن وقف معه بعد صدور الفتوى المباركة التي أعادت للنسيج الاجتماعي قوته؛ لذلك فإن العامل الاجتماعي أدّى دورا أساسيا في مرحلة مقاتلة داعش وانحساره، وهذا ما يمكن أن نلمسه بالالتفاف الشعبي حول القيادة السياسية العسكرية بناءً على توجيهات المراجع الدينية؛ مما أعاد مجددا الروح للحمة الوطنية، وأسهم بشكل مباشر وغير مباشر في استعادة النسيج الاجتماعي لقوة تماسكه سواء على مستوى المدن المحررة، أو المناطق التي تأثرت بشكل مباشر أو غير مباشر بالعمليات العسكرية في مرحلتي التمدد والانحسار أو على عموم الوطن.

Abstract

The expansion of ISIS in June 2014 marked a critical turning point in Iraq's security، military، political، and economic spheres، with the most profound impact on the social fabric. The rise of ISIS، framed under a sectarian guise، exacerbated tensions between different population segments، fostering distrust، social fragmentation، and the erosion of peaceful coexistence. This study examines the social factors that contributed to the emergence and expansion of ISIS، emphasizing how environments characterized by social exclusion and rejection of others created opportunities for extremist penetration. By adopting an anthropological perspective، the research analyzes the interplay between social dynamics، political realities، and security conditions that collectively contributed to societal discord and fragmentation during this period. The subsequent decline of ISIS was significantly influenced by social cohesion، particularly following the issuance of the fatwa that mobilized public support for political and military leadership. Religious guidance reinforced national unity، enabling communities to resist extremism and contributing to the restoration of social cohesion in liberated areas and across Iraq. The study highlights the centrality of the social dimension in both the rise and defeat of ISIS، demonstrating how community solidarity and collective action can restore and strengthen the social fabric in post-conflict settings.

Keywords: ISIS – Social Fabric – Sectarianism – National Unity – Iraq

المقدمة

لم يسبق للعراق على امتداد تاريخه الحديث منذ تشكيل الدولة العراقية الحديثة عام 1920م أن مر بظروف استثنائية وخطيرة كاد أن تعصف به كدولة وتحوله إلى مجموعة دويلات متناحرة ومتحاربة مثل الظروف التي رافقت تمدد داعش، فلم يقتصر الخطر على البناء المؤسساتي للدولة ومكوناتها أو قواتها المسلحة فحسب، بل إن ما هو أكثر أهمية قد تعرض بشكل أشد إلى المخاطر الناجمة عن تمدد داعش وفرض أفكاره المتشددة والمتمثل بالنسيج والبناء الاجتماعي للشعب العراقي، إذ بات المجتمع العراقي بكل مكوناته يعاني من حالة تمزق وتراجع في مستوى الانتماء الوطني، وتصاعدت وبشكل كبير حمى رفض الآخر مصحوبة بتخندق طائفي وصل إلى حد الاقتتال، كذلك رافق عملية التمدد التي نحاول أن نفسر تأثيراتها أنثروبولوجيا باعتبارها لامست الإنسان كمكون أساسي في المجتمع انحسار كبير في قبول الرأي الآخر وضعف أواصر البناء الاجتماعي.

إلا أن المرحلة اللاحقة والمتمثلة بمرحلة الانحسار التي جاءت بعد صدور الفتوى المباركة ومباشرة القوات المسلحة العراقية وعلى رأسها الحشد الشعبي المقدس بعمليات التطهير والتحرير شهد تحولاً جذرياً واستعادة سريعة، وإن كانت متفاوتة من حيث السرعة في استعادة النسيج الاجتماعي سواء في المدن التي شهدت عمليات التحرير أو تلك التي كانت منطلقا لها باعتبارها تجاور مناطق الصراع بين داعش والقوات الأمنية أو عموم مناطق العراق، وبالتأكيد فإن هنالك مسوغات عديدة من وجهة النظر الأنثروبولوجية لهذا التحول السريع مثلما للتمدد من مسببات، وعليه فإن الدراسة ورغم أنها ذات طابع اجتماعي إلا أنها أخذت بنظر الاعتبار الأسباب الأخرى التي رافقت التمدد أو الانحسار والتي تسببت في ضعف النسيج الاجتماعي أو في إعادة تكوينه.

فرضية البحث

بنيت فرضية البحث على أساس أن ما حصل في حزيران من عام 2014م شكل انعطاف خطيرة على حالة التعايش السلمي لعموم المجتمع العراقي، ولاسيما المناطق التي شهدت تمدداً للعصابات الإرهابية، وأن ما تبع ذلك من عمليات عسكرية أدى إلى انحسار تلك الجماعات، وقد ولد هو الآخر عودة سريعة وذات تأثير اجتماعي مباشر لقوة النسيج الاجتماعي العراقي.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في أنه يحاول ومن خلال تقصي الأحداث المتصاعدة حينها التوصل إلى مدى علاقة تماسك النسيج الاجتماعي بالتحديات الأمنية الحاصلة على الأرض مع محاولة لتحديد الأدوار الاجتماعية التي ساعدت الإرهاب على التمدد، وكذلك تلك التي أسهمت في انحساره، وبالتالي التوصل إلى معايير محددة لتحديد طبيعة ومدخلات ومكونات النسيج الاجتماعي العراقي؛ لكونه مر بتجربة من الصعوبة بمكان تجاوز آثارها الاجتماعية.

أهداف البحث

هنالك جملة من الأهداف التي حاولنا جاهدين أن نصل إليها من خلال هذا البحث وهي:

1. تحديد دقيق وعلمي ينحى منحى اجتماعيا لمسببات تمدد داعش وثم انحساره.

2. قراءة دقيقة لدور الحواضن الاجتماعية في التمدد، وبالمقابل ما دور العامل الاجتماعي في انحسار داعش؟

3. البحث في مدى تأثر النسيج الاجتماعي في المرحلتين، وهل هنالك متغيرات جذرية في طبيعة النسيج الاجتماعي ومدى تماسكه بالوقت الحاضر عما كان الأمر عليه قبل التمدد؟

4. أنثروبولوجياً،هنالك ثلاث مساحات شهدت تأثراً بالتمدد والانحسار، وهي المناطق المحررة والمناطق المجاورة لها، وعموم العراق هدفنا من البحث هو تحديد حالة النسيج الاجتماعي لها بعد مرحلة الانحسار.

منهجية البحث

اعتمد البحث على المنهج التحليلي الوصفي؛ لكون ما جرى بحثه ومناقشته هو محاولة لتحليل ما حصل خلال مدة زمنية محددة ابتدأت مع تمدد داعش وانتهت بانحساره؛ وذلك بوصف ما وصلت إليه الأمور حينها في جوانبها الاجتماعية ولاسيما ما يتعلق منها بالنسيج الاجتماعي.

المفاهيم المتداولة

سيتم التركيز على ثلاثة مفاهيم أساسية من خلال مبحث الإطار المفاهيمي، وهي: (داعش، النسيج الاجتماعي، البناء الاجتماعي).

هيكلية البحث

تضمنت هيكلية البحث الإطار العام للمفاهيم المرتبطة بالدراسة كذلك توضيح للمسببات التي أدت إلى إضعاف النسيج الاجتماعي، ومدى تأثير تمدد داعش عليه، ومن ثم استقصاء للأدوار التي لعبتها أطراف متعددة في إعادة بناء النسيج الاجتماعي بعد انحسار داعش.

الإطار المفاهيمي

مفهوم النسيج الاجتماعي

يعرف النسيج الاجتماعي بأنّه مجموعة العلاقات والروابط التي تربط بين الأفراد والمجتمعات، ويعبّر عن مدى تفاعل أفراد المجتمع مع بعضهم البعض، ويكون أكثر قوةً ومرونةً عندما يكون التفاعل بين الأفراد إيجابيًا وحضاريًا، وفي الوقت نفسه يكون النسيج ضعيفاً في حال وجود الخلافات أو الصراعات بين الأفراد، أو عند فقدان أحد أفراد هذا المجتمع، أو في حال وجود مشاكل مجتمعية أو انتشار للجرائم والمجرمين وما إلى ذلك،

إن أهم مكونات النسيج الاجتماعي توضح النقاط الآتية:

اللغة: التي تعد الطريقة الأساسية للاتصال والتواصل والتفاعل.

الدين: الذي يسهم في تقوية الجوانب الروحية بين أفراد المجتمع.

الثقافة: التي تمثل مجموع الخبرات والمعارف المشتركة لأفراد المجتمع نتيجة التفاعل فيما بينهم.

العرف الاجتماعي: ويقصد به المعتقدات والمبادئ المنتشرة بين أفراد المجتمع.

العادات والتقاليد الاجتماعية: التي تعبر عن طريقة تعامل الأفراد في المجتمع الواحد مع مختلف المواقف والمناسبات الاجتماعية.

عوامل تعزيز وتقوية النسيج الاجتماعي

يقصد بتعزيز النسيج الاجتماعي توفير تفاعل أكثر وبشكل أفضل بين أفراد المجتمع؛ لكي يتمكنوا من تكوين صداقات أكثر، والمشاركة معاً بشكل أكبر، وبالتالي زيادة الشعور بالسعادة، وزيادة روح التعاون أو الاستعداد والرغبة لمساعدة الآخرين عند الحاجة، ويظهر هذا على المجتمع ليصبح ذا بيئة

أكثر إيجابية ومتعةً للعيش فيه. أهم العوامل التي تعزز وتقوي النسيج الاجتماعي ما يأتي: (شارلوت، 2009، صفحة 187):

1. **الأسرة**، التي تشكل أساس نضج وتشكيل شخصية الفرد، وتؤثر في سلوك الفرد تجاه النسيج الاجتماعي، وهذا من خلال ما تغرسه من قيم تجاه الانتماء للمجتمع أو الوطن أو التعاون بين أفراد المجتمع وتقبلهم، وتدعم العلاقات الاجتماعية بين الأفراد في المجتمع من خلال علاقات القرابة والنسب والصهر.

2. **المدرسة**، إذ تؤثر في غرس قيم الترابط الاجتماعي بعدة طرق؛ فمثلاً عن طريق تنمية وتطوير شخصية الفرد ليصبح عضواً فعالاً ومؤثراً في المجتمع، وكذلك عن طريق تعليم الأفراد بعض القيم مثل التعبير عن الرأي دون الإساءة للآخرين، وتقبل الاختلاف واحترام الرأي الآخر، وأيضاً عن طريق حفظ ونقل التراث المجتمعي من خلال الحرص على تنمية قيم الانتماء للتراث الاجتماعي والافتخار بالتاريخ والأصول.

3. **القبيلة**، تعد القبيلة من العوامل الاجتماعية الأساسية التي تؤثر في بناء وتقوية النسيج الاجتماعي؛ فعلى سبيل المثال للقبيلة دور مهم في توطيد وتنمية العلاقات الاجتماعية، وبالتالي حفظ النسيج الاجتماعي، وتسهم في حل الخلافات الاجتماعية التي تسبب العداوة بين أفراد المجتمع التي تؤثر بدورها بشكل كبير على العلاقات الاجتماعية، وقد يترتب عليها مشكلات اجتماعية عديدة.

4. **المؤسسات الدينية أو التعليمية**، بالإضافة إلى المؤسسات التربوية على اختلاف اتجاهاتها وكذلك وسائل الإعلام بوسائطها المختلفة، ولاسيما الأكثر تأثيراً منها.

البناء الاجتماعي: Social Structure

يعد مفهوم «البناء الاجتماعي» من المفهومات الأساسية في الدراسات الاجتماعية الحديثة بشكل عام وفي الدراسات الأنثروبولوجية بشكل خاص، وقد ظهرت أهميته من خلال علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا في الدراسات الحقلية (Field studies) التي يقومون بها في مجتمعات صغيرة الحجم، وقليلة السكان نسبياً بوصفها وسيلة لفهم المجتمع الإنساني في عمومه. وقد لاحظ هؤلاء العلماء أثناء دراستهم المجتمعات الصغيرة تلك التفاعل القائم بين مختلف نظمها الاجتماعية على

أساس أن الحياة الاجتماعية في أي مجتمع نسيج متماسك متشابك من العلاقات المتداخلة. وهذا التفاعل والتشابك هو الأساس في استمرار البناء الذي تحافظ عليه النظم والانساق داخل ذلك البناء (زامل، 2024، صفحة 170)

وتمتد جذور استعمالات "البناء الاجتماعي" إلى منتصف القرن الثامن عشر، لاسيما في مُؤلّفات "مونتسكيو" التي تُعدّ أساس علم الاجتماع المقارن التي مهدت لظهور فكرة التناسق الاجتماعي الكلي التي يتكلم عنها كثير من العلماء المحدثين، فقد كان "مونتيسكو" يعتقد في أن كل مظاهر الحياة الاجتماعية تؤلّف وحدة متماسكة منسجمة رغم ما بينها من تفاوت واختلاف، وأن هناك علاقات تساند واعتماد متبادل بين هذه المظاهر المختلفة. ويظهر هذا التوجه بوضوح في أحد مؤلفات "مونتيسكو" "المسمى روح القوانين" وكذلك ظهرت فكرة "البناء الاجتماعي" عند كثير من العلماء في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر من أمثال (سان سيمون، وأوكست كونت، ولويس مورجان) بدرجات متفاوتة من القوة والضعف، ولكنها ظهرت بصورة واضحة وبشكل علمي في مؤلفات هربرت (H.Spencer)، ولا سيما تشبيه المجتمع بالكائن العضوي، فقد ساعدت هذه المماثلة على استعمال فكرتي البناء والوظيفة في الدراسات الأنثروبولوجية، وقد أكد "سبنسر" دائماً ضرورة وجود التساند الوظيفي والاعتماد المتبادل بين نظم المجتمع، في كل مرحلة من مراحل التطور الاجتماعي، وقدّم "إميل دوركايم " بالاعتماد على التشابه بين النظم البيولوجية والاجتماعية التي عممها هربرت سبنسر وآخرون فكرة أن المؤسسات والممارسات الاجتماعية المتعددة أدت عملاً في تأكيد التكامل الفعال للمجتمع من خلال جمع الأعمال المتنوعة في وحدة كلية ذاتية التجدد.

البناء اجتماعي

مفهوم استخدم على نطاق واسع في مجال الأنثروبولوجيا، ولكن دونما تعريف يحظى بقبول من الجميع. ويستخدم عموماً للإشارة إلى ملامح التنظيم الاجتماعي بما يشتمل عليه من نظم اجتماعية، وأدوار، ومكانات من شأنها أن تضمن استمرار أنماط السلوك الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية عبر الزمن. وهكذا يشير مفهوم البناء الاجتماعي إلى الآليات التي تكفل الاستمرار الاجتماعي أو الحفاظ على ما هو قائم، أو إعادة الإنتاج الاجتماعي بلغة التحليل الماركسي. وقد ارتبط هذا المصطلح في الأنثروبولوجيا بنظريات راد كليف براون عن البنائية الوظيفية (١٩٥٢) وأعمال غيره من

الأنثروبولوجيين البريطانيين، ولعله لهذا السبب يتجنب كثير من الأنثروبولوجيين من غير أتباع هذه النظرية استخدام هذا المصطلح بسبب دلالته الاستاتيكية، ونظرته اللاتاريخية للأنساق الاجتماعية. ومن هنا كثيرا ما تعرض المدخل البنائي الوظيفي للنقد بسبب افتراضه أن الأنساق الاجتماعية عبارة عن مجموعات متناغمة وغير متغيرة نسبيا من المعايير، والأدوار، والمكانات التي يتلقاها الفرد أو يمارسها بسلبية. لهذا ساد الاعتقاد بأن هذا التصور للبناء الاجتماعي ينطوي على فهم استاتيكي للمجتمع وعلى حتمية سوسيولوجية عارضتها باضطراد الأنثروبولوجيا الحديثة. ثم جاءت النظرية البنيوية في تراث ليفي شتراوس لتولد المزيد من النقد لفكرة البنائية الوظيفية عن البناء الاجتماعي. فقد هاجم ليفي شتراوس نفس الفهم المغرق في الإمبيريقية للبناء كما لو كان شيئا يمكن ملاحظته أو تجريده من السلوك الاجتماعي الفعلي الذي يمارس في الواقع. وطرح ليفي شتراوس بدلا من هذا فكرة مؤداها أنه يمكن فهم بناء المجتمع كمنظومة من المبادئ الأساسية التي تتحكم في التعبير الإمبيريقي عن الأنساق الاجتماعية (شارلوت، 2009، صفحة 189).

في العديد من الدراسات الأنثروبولوجية الحديثة يجري استخدام مصطلح التركيب الاجتماعي بدل البناء الاجتماعي رغم أن المضمون واحد إلا أنه يشكل إطاراً جديداً لطرح هذا المفهوم على وفق الرؤية البنيوية الحديثة، إذ يعد اصطلاح التركيب الاجتماعي من الاصطلاحات الرئيسة التي تستعملها المدرسة الوظيفية البنيوية كمدرسة مهمة من مدارس علم الاجتماع والأنثروبولوجيا البريطانية. بينما يستعمل علماء الأنثروبولوجيا الحضارية الأمريكان اصطلاحات أخرى غير التركيب الاجتماعي في دراساتهم الأنثروبولوجية كاصطلاح العملية الحضارية واصطلاح التاريخ الحضاري. في علم الأنثروبولوجي الاجتماعي يستعمل اصطلاح التركيب أو البناء الاجتماعي بصورة متبادلة مع اصطلاح المنظمة الاجتماعية والمؤسسات السياسية والشرعية في المجتمعات البدائية، غير أن البروفسور فيرث (Firth) لا يستعمل كلمة بناء أو تركيب لتعني المنظمة الاجتماعية، ففي مؤلفاته (عناصر التنظيم الاجتماعي والتحول الاجتماعي في تكوبيا)، حاول التمييز بين هذين الاصطلاحين، فقال إن المنظمة الاجتماعية تهتم بالقرارات والأحكام التي تحدر نمط العلاقات الاجتماعية الحقيقية الداخلة في أقسام البناء الوظيفي للمجتمع. بينما البناء الاجتماعي يشير إلى العلاقات الاجتماعية الجوهرية التي تحدد الشكل الأساسي للمجتمع وتبين الطريقة التي بواسطتها تنفذ الأعمال، أما فورتسن فيعتقد بأن التركيب الاجتماعي هو ذلك الترتيب المنظم والمتناسق للأجزاء المختلفة التي

يتكون منها المجتمع كالمؤسسة والجماعة والعملية والمركز الاجتماعي. أما إيفان بريجارد فيذكر في كتابه « النيور » بأن التركيب أو البناء الاجتماعي هو العلاقات التي تقع بين الجماعات، بينما يقول ليتش في كتابه الأنظمة السياسية في مرتفعات البرما، بأن التركيب الاجتماعي هو مجموعة الأفكار التي تهتم بتوزيع النفوذ والقوة بين الأفراد والجماعات. إلا أن ظهور اصطلاح البناء الاجتماعي في علم الأنثروبولوجي الاجتماعي البريطاني منذ زمن العالم رادكل براون كان يرجع إلى ثلاثة أغراض أساسية هي: (الحسن، 1999، صفحة 129)

1 – المحاولة التي تهدف إلى التمييز بين الدراسات الأنثروبولوجية المعتمدة على اصطلاح « الحضارة، والدراسات الأنثروبولوجية المعتمدة على اصطلاح العلاقات الاجتماعية، ومثل هذا التمييز يوضح الفرق المنهجي بين علم الأنثروبولوجي الاجتماعي البريطاني وعلم الأنثروبولوجي الاجتماعي الأمريكي.

2 – فصل المبادئ والأسس البنيوية والرسمية عن محتوى العلاقات الاجتماعية.

3 – في علم الأنثروبولوجي الاجتماعي يمكن التمييز بين البناء الاجتماعي والوظيفة الاجتماعية

وهنا يمكن القول إنه رغم التقارب من حيث الأطر العامة للمفهومين سواء البناء الاجتماعي أو البينية الاجتماعية إلا أن الأمر لا يخلو من عدد من الفروقات بين المفهومين (مجموعة باحثين، 2025)

1. البناء الاجتماعي، يتكون من مجموعة من الأنساق هي بمثابة نظم اجتماعية رئيسة (نظام عائلة أو قرابة، نظام سياسي، نظام معتقدات، نظام اقتصادي، نظام ثقافي.... الخ) وتتألف النظم الاجتماعية الرئيسة بدورها من مجموعة نظم فرعية.

2. في حين أن البنية الاجتماعية تركز على الهياكل العامة للمجتمع أي أنها تعني بالدرجة الأساس تلك المؤسسات العاملة وسط المجتمعات التي تعتبر المحرك الأساسي لها وكذلك الطبقات الاجتماعية التي يتشكل منها المجتمع

مفهوم داعش (الدولة الإسلامية في العراق والشام)

تنظيم مُسلَّح كان يُعرف سابقًا بـ الدولة الإسلامية في العراق والشام أو داعش، وهو المُسمَّى الذي أطلقته قناة العربية اختصارًا للاسم القديم. يتَّبع التنظيم فكراً وعقيدةً جماعات سلفية جهادية، وشكَّل خلال المدة الممتدة بين 2014 و2017 كياناً اسماه دولة وهي غير معترف بها دوليًا تأسس التنظيم في العراق على يد أبي مصعب الزرقاوي، إذ انضم في بادئ الأمر إلى جماعة أنصار الإسلام، وأسَّس سنة 2003 جماعة التوحيد والجهاد »التي كانت النواة الأولى لتنظيم الدولة الإسلامية الحالي ويهدف أعضاؤه – بحسب زعمهم – إلى إعادة الخلافة الإسلامية وتطبيق الشريعة. وينتشر نفوذه بشكل رئيس في العراق وسوريا، مع انتشار محدود في مناطق دول أخرى مثل: جنوب اليمن وليبيا وسيناء وأزواد والصومال وشمال شرق نيجيريا وباكستان وموزمبيق والنيجر ويرى بعض المُحلِّلين والصحفيين بأن التنظيم صناعة أمريكية إسرائيلية، والهدف منه كان خلق حالة عدم استقرار دائمة بالمنطقة، عبر اختراقه من عِدة مخابرات دولية .ويؤيد ذلك مقال لصحيفة النبأ التابعة للتنظيم يسوغ فيه عدم استهداف الكيان الصهيوني؛ بحجة أن القضية الفلسطينية ليست «قضية المسلمين الأولى»، وإنما القضية الأولى هي «إقامة التوحيد»، وأنَّ الجهاد فيها باطل، ما دام سيُستبدل حكم اليهود فيها بحكم حاكم عربي جديد (واصفًا فصائل المقاومة الفلسطينية بأنها رايات كفرية (مجموعة مؤلفين، 2016، صفحة 325)

لاقى التنظيم اهتمامًا إعلاميًّا كبيرًا وذاع صيته لأول مرة عالميًّا، يوم الأحد 17 تشرين الأول/ أكتوبر 2004، عندما أعلن أبو مصعب الزرقاوي بيعته، مع من معه في (جماعة التوحيد والجهاد (لأسامة بن لادن – زعيم القاعدة آنذاك– على السمع والطاعة، مع اعتماد التسمية) قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين(، كاسم للتنظيم الذي بات فرعًا رسميًّا لتنظيم القاعدة في العراق. كان دوره المشاركة في العمليات العسكرية ضد القوات التي تقودها الولايات المتحدة والحكومات العراقية المتعاقبة، في أعقاب غزو العراق، وخلال حرب العراق. وذلك جنبًا إلى جنب مع غيره من الجماعات السُّنية المسلحة، في تحالف أُسِّس باسم "مجلس شورى المجاهدين"» دام بضعة أشهر. كان تمهيدًا لظهور تنظيم أكبر، دمَج الفصائل المتحالفة تحت قيادة واحدة، وحدث ذلك في نهاية عام 2006، إذ أعلن مجلس شورى المجاهدين عن تأسيس إمارة سُنّية، عُرفت باسم "دولة العراق الإسلامية" ودعا إلى مُبايعة أبي عمر البغدادي كأمير للمؤمنين، وتم تعيين محارب الجبوري كوزير الإعلام (متحدث

رسمي، وأبي حمزة المهاجر كوزير حرب. الأمر الذي واجه رفضًا كبيرًا من بعض الفصائل السنية المُقاتلة، التي اشتبكت ضدَّ التنظيم، وكان للتنظيم علاقة جيّدة مع تنظيم القاعدة حتى 21 تشرين الثاني/ نوفمبر 2013، عندما أعلن أبو بكر البغدادي، الذي تمَّ تعيينه سنة 2010 قائدًا خلفًا لأبي عمر البغدادي إثر مقتله؛ عن إلغاء «دولة العراق الإسلامية» (فرع القاعدة في العراق بنَظر الظواهري) و«جبهة النصرة لأهل الشام» (فرع القاعدة في سوريا) ودمج التنظيمين في تنظيم واحد باسم «الدولة الإسلامية في العراق والشام» الأمر الذي رفضه أمير تنظيم القاعدة أيمن الظواهري، ليُصدر على إثره أمرًا بإلغاء اندماجهم، وإلزام كل تنظيم بمكانه الجغرافي (البكري، 2015، صفحة 130).

الحواضن الاجتماعية ودورها في تمدد داعش

في بيان مدى تأثير الحاضنة الاجتماعية على سلوكيات الجماعات الإرهابية لابد من امتلاك تصور واضح عن مدى تأثير الحاضنة الاجتماعية على عموم حركة المجتمع، ذلك أن الحاضنة تتقصى كل صغيرة وكبيرة في كل ما يشير إلى المجتمع بدلالاته السيكولوجية كمحدد للسلوك، والفسيولوجية كمحدد للتنوع؛ بدءا من الفرد في تفرده، مرورا بالمجموعات في تنوعات أشكالها وأحجامها؛ وصولا إلى التشكل النهائي للمجتمع بكل أطيافه وفئاته، وهي الصورة الختامية التي تظهر من خلالها الحاضنة الاجتماعية الكبرى، والحاضنة بهذا المعنى ينظر إليها بكثير من الأهمية، وهذه الأهمية هي التي تتقصد مجموعة التفاعلات التي تحدث بين مختلف المكونات للحاضنة، وتأثير إفرازات الحواضن الأخرى ذات السياقات المجتمعية المختلفة؛ وذلك بحسب انتماءاتها الجغرافية، أو العرقية، أو الدينية، أو الثقافية، ولا تهمل أي شيء صغيرا كان أو كبيرا؛ نوعيا أو كميا، فما يقوم به الطفل في سنواته الأولى من ممارسات؛ يحظى بالاهتمام نفسه بمجموعات المتغيرات التي يقوم بها الفرد في مستويات العمر المختلفة؛ لأن كل ذلك يُظهر ما يدور بين زوايا الحاضنة الاجتماعية من مستجدات، على خارطة العمل في الحاضنة الاجتماعية، ومن خلال هذا الرصد – سواء في مستواه الشعبي، أو الرسمي – يمكن للمتابع أن يتنبأ بما ستؤول إليه الأحوال بعد مدة من الزمن، لمآلات الأفراد الذين يعيشون في حاضنة اجتماعية ما. وهذا ما حصل فعلا أثناء تمدد داعش، إذ أدت تلك الحواضن بحكم تكوينها وطبيعتها المتأصلة إلى أن تكون بمثابة بيئة جامعة للعناصر الإرهابية، وبالتالي أدت إلى تقزم دور النسيج الاجتماعي لاسيما وأن هنالك بالمقابل حواضن اجتماعية رافضة كل الرفض لهذا التمدد.

ومما يستلزم الإشارة إليه أن ليس كل الحاضنات الاجتماعية تسير على وفق نسق معين متساو ومتماثل؛ إذ إنها تختلف باختلاف البيئات الاجتماعية التي تحدد بدرجة كبيرة مسارات تلك الأنساق، وذلك خاضع لمقومات كثيرة في داخل كل حاضنة على حدة، على وفق البيئة التي تعيش فيها الحاضنة، فهناك بيئات نشطة؛ إلى درجة الارتباك؛ خاصة تلك التي تعيش في ظروف غير طبيعية، وهناك بيئات خاملة إلى درجة الملل، وهناك بيئات متوسطة التفاعل، وفي كل هذه الحالات تلعب الحاضنة الاجتماعية أدوارا مهمة تظهر أو تقيس من خلالها المؤشرات التي يمكن أن توضع لها خطط، وبرامج معززة لأدوارها الإيجابية، أو منظمة تنظيما من شأنه أن يجفف منابع السلوكيات السلبية التي قد يتجه إليها بعض الأفراد في الحاضنة؛ ولذلك تحرص الأنظمة السياسية من خلال أجنداتها التنموية؛ على وجه الخصوص؛ على ملء مجمل الفراغات التي قد يؤدي إهمالها إلى شيء من الخروج عن القانون، فيحدث إرباكا ديناميكيا لا ضرورة إليه في ظل توفر الإمكانيات للحد منه، أو تحييده عن النشأة أصلا؛ ومن هنا ينظر إلى مؤسسات المجتمع المدني "الحقيقية" بكثير من الاهتمام لدورها الكبير في الحد من تنامي الأفكار المربكة بين محيط الحاضنة الاجتماعية كونها أكثر تماساً بطبقات المجتمع من المؤسسات الرسمية، مع العمل على تعزيز الدور الذي تقوم به هذه المؤسسات، ويأتي وصفها بـ "الحقيقية" لأن الكثير من مؤسسات المجتمع المدني التي ينشئها النظام السياسي ليست فاعلة، ولا هي ممثلة لأنظمتها الأساسية، إذ تعاني من معضلة تجاذب المصالح الخاصة من قبل مجالس إدارتها، وبالتالي فهذا النوع من مؤسسات المجتمع المدني؛ تظل شكلية، وليست حقيقية، ومتى وصل ترديها إلى هذا المستوى من عدم الفاعلية، تكون في المقابل عبئا على الحاضنة الاجتماعية؛ لأنها تضخم حجم الحاضنة، ولا تؤدي دورا يعزز من المسؤوليات الجسيمة الموكلة على الحاضنة الاجتماعية.

يقاس مستوى التأثير الذي تحدثه الحاضنة بالمستوى الكمي والنوعي للمجموعات التي تضمها الحاضنة؛ ولذلك فالحاضنة الاجتماعية في المدن؛ غيرها في القرى؛ وإن حملت التعريف العلمي نفس للحاضنة، إلا أن تأثيراتها على أرض الواقع يختلف بقياس المستوى الذي تمثله، وهذا الفهم لا يتقاطع كثيرا مع مفهوم القبائل التي يصل أعداد المنتمين إليها لدى البعض منها؛ بمئات الآلاف من الأفراد، ولكن الفرق يكمن هنا في أن القبيلة الكثيرة العدد لا يمكن أن يطلق عليها حاضنة اجتماعية بالمطلق، ذلك لأن أفراد القبيلة لن يحتويها إطار محدد في بقعة جغرافية معينة، وإن كان لمنبع القبيلة مكان محدد ومعروف، أما بقية أفرادها فهم متوزعون، ومتداخلون مع قبائل أخرى بحكم النسب

والتزويج، ولذلك فالوطن الواحد لا يمكن أن تكون فيه حواضن اجتماعية متعددة، وإنما حاضنة اجتماعية واحدة، والأنظمة السياسية؛ أصلا؛ لا تسمح أن تكون هناك حواضن اجتماعية متعددة، نعم؛ قد تكون هناك حواضن ذات بعد تخصصي؛ مثل: الحاضنة الثقافية؛ الحاضنة السياسية؛ الحاضنة الاقتصادية، وهذه كلها تنضم تحت جناح الحاضنة الاجتماعية "الأم" التي تعد من أكبر الحاضنات على الإطلاق؛ لأنها بما يشير إليها مسماها "الاجتماعية" فإنها يمكن أن تستوعب كل الحاضنات الأخرى؛ إذ تتداخل "الثيمة" الاجتماعية في كل هذه الحاضنات، ومن هنا يأتي – على سبيل المثال – مسمى "المسؤولية الاجتماعية" لدى المؤسسات ذات الصبغة الاقتصادية، تسعى من خلالها المؤسسة الاقتصادية إلى ربط نفسها بالحاضنة الاجتماعية، حتى لا تكون منفصلة انفصالا منقطعا عن المجتمع، على اعتبار أن أفراد المجتمع هم من تسوق من خلالهم منتجاتها، وتضمن الشيء الكثير من الربح، ومن الاعتراف بأهميتها ووجودها بينهم، وتحدث المقاربة ذاتها فيما يخص توظيف الأخلاق الاجتماعية في بيئات العمل، إذ تحل الكثير من الجوانب الإنسانية في مسائل التوظيف؛ التكريم، العقاب؛ بمعنى أن في كل هذه التموضعات لا يذهب صاحب القرار مباشرة إلى تطبيق نص قانون المؤسسة، على هذه الجوانب، ولا يلجأ إلى القانون إلا في حدود ضيقة؛ إذ يحل العرف الاجتماعي قبل كل شيء، والعرف واحد من مفرزات الحاضنة الاجتماعية، مع أن الإجراء وفق العرف الاجتماعي فيه الكثير من التداعيات السلبية على بيئة العمل، ومع ذلك يؤخذ به أكثر، وذلك لاستجلاب مكاسب إنسانية كثيرة؛ على وفق تصور المسؤول؛ على اعتبار أن الجميع أسرة واحدة في ذات المؤسسة، وأن المؤسسة لحالها ينظر إليها على أنها حاضنة اجتماعية مصغرة مؤقتة؛ منبثقة من الحاضنة الكبرى للمجتمع، ولذلك يأتي إجراء "التوفيق والمصالحة" بين المتخاصمين امتداد للثيمة الاجتماعية للحاضنة الكبرى، ومع أنه إجراء تتداخل فيه الصفة الرسمية والشعبية على حد سواء، ولكن تبقى هويته اجتماعية؛ إذ تعود به الممارسة إلى الحاضنة الاجتماعية عندما كانت السبلة العامة للقرية تعج بالحاضرين من مختلف الأعمار، وتتدارس فيها المعارف والقيم والأخلاق والآداب، وتعرض فيها القضايا، وتطرح فيها الحلول، وتتخذ فيها القرارات، وتبحث فيها الخطط والمشروعات، وتحل فيها المعضلات، وتحسم فيها النزاعات، يحدث كل ذلك في عبر صورة أفقية واضحة المعالم، لا تدليس فيها، ولا لف أو دوران، ويحدث ذلك قبل أن تتخذ مختلف هذه الممارسات بعدا رسميا، ينقلها من حالة التوافق، إلى حالة الالتزام والإلزام. (السيدي، 2025)

وهنا لابد من العودة إلى مفهوم التناشز الاجتماعي الذي لعب دورا كبيرا في خلق بيئة مناسبة للتمدد داعش، فهو يعني التناقض والتقاطع الاجتماعي بين العاملين المادي والروحي أو المعنوي من حيث طبيعة المسار والأسلوب والهدف. ونعني بالعامل المادي جميع الظروف والمعطيات والتحولات المادية والاقتصادية التي يشهدها المجتمع كالموارد الاقتصادية وطرق استثمارها والمهنة التي يمارسها السكان وطراز الحياة وأساليب المعيشة... الخ. أما العامل الروحي أو المعنوي فنعني به الأخلاق والقيم والمثل التي يتمسك بها الناس وعاداتهم وتقاليدهم واديانهم وفلسفاتهم.... الخ.. غالباً ما يحدث التناشز بين العامل المادي والعامل الروحي، لا سيما عندما يتحول المجتمع من نمط إلى نمط آخر. فعند تحول المجتمع حضارياً نلاحظ بأن سرعة تقدم العامل المادي تكون أكبر وأكثر زخماً من سرعة تقدم العامل الروحي؛ وذلك لأن الإنسان يتقبل بسهولة تحول المظاهر الاقتصادية في المجتمع، ولكنه لا يتقبل تحول المظاهر القيمية والأخلاقية إلا بعد مدة طويلة تتخللها جهود مضنية في التربية والارشاد والتوجيه وإعادة عمليات التنشئة الاجتماعية. فالإنسان يوافق على تغيير عمله من مهنة إلى أخرى ولكنه لا يوافق على تبديل قيمه المحافظة بقيم متحررة تبيح له الاختلاط الحر مع الجنس الآخر مثلاً. (الحسن، 1999، صفحة 171) وهذا الأمر برز بوضوح تام عند تمدد داعش حيث نجد أن الكثير من المجتمعات المغلقة، ولاسيما في المناطق الغربية والشمالية الغربية من العراق عادت مجددا إلى ذات الأفكار التي كانت سائدة حال تمدد داعش وكان كل التحولات الحاصلة في العلاقات الاجتماعية بينها وبين مناطق الوسط والجنوب قد تلاشت بسرعة غير مسبوقة.

هذا الأمر وجد صداه في المجتمعات التي هيمن عليها داعش فقد أثارت دعوات داعش بالعودة إلى القيم والمبادئ التي يجدها هو تمثل الشريعة الإسلامية من يتقبل ذلك ويحاول ركوب الموجة لأسباب متعددة منها: (الربيعي، 2016)

1. الخوف والخشية من بطش التنظيم الإرهابي

2. محاولة لإيجاد فرصة للعمل في ظل ظروف اقتصادية بالغة الصعوبة؛ بسبب توقف الرواتب أو الأعمال الحرة التي كان يمارسها

3. شعور البعض بأن تنظيم داعش جاء ليحررهم من أفكار وممارسات فرضت عليهم بعد التغيير لم يكونوا يمارسوها أو يتقبلوا أن تمارس في مناطقهم في السابق ومنها ما له علاقة بالممارسات الدينية ذات الطابع الطائفي في نظرهم.

4. تصور البعض منهم بأن الفرص المتاحة في ظل تمدد داعش ستتيح لهم العودة مجددا إلى الواجهة؛ إذ تهيمن طائفة بذاتها على المناصب القيادية أو تكون للانتساب المناطقي دور في تحديد المناصب بالمستويات العليا.

5. الرغبة في الانتقام لدى البعض من حالة ضياع بوصلة الحكم وامتلاك الطائفة المقابلة النسبة الأكبر من القدرات لقيادة العراق بعد التغيير.

تأثير التمدد على النسيج الاجتماعي من وجهة نظر انثربولوجية

هذا التحول السلبي في منسوب الثقة بين العراقيين خلال العقدين الماضيين يظهر تغيراً في البيئة الاجتماعية والمادية المحيطة بهم. لقد قاد غزو العراق في 2003 إلى إحداث أربعة متغيرات أساسية، أدت إلى خلق تصور بأن هنالك – ومن وجهة النظر الأنثروبولوجية – تأكلاً واندثاراً غير مسبوق في رأس المال الاجتماعي، ولاسيما أن هذه المتغيرات الخطيرة والحاسمة قد لعبت دورا محوريا في إضعاف مناسيب الثقة بين مكونات المجتمع العراقي، رغم أنها لم تكن في السابق بمستويات عالية، إلا أنها وعلى أقل تقدير كانت كافية لضمان نوع من القبول بالآخر وهذه المتغيرات هي: (داغر، 2023، صفحة 351)

1. زيادة تمزيق النسيج الاجتماعي باتجاه مزيد من الطائفية الدينية والعرقية؛ إذ بني النظام السياسي العراقي على أساس طائفي بحت. فقد نص الدستور العراقي في مقدمته على وصف الشعب العراقي بمجموعة مكونات، وقد تقرر بموجب الدستور الجديد الاتحاد فيما بينها! ومنذ 2003م كانت استطلاعات الرأي قد جرت قبل كتابة الدستور أي في عامي 2003 و2004م لفئات متعددة ومتنوعة من الشعب العراقي، وكانت غالبيتهم تؤكد أنهم مسلمون ومن ديانات أخرى ورفضوا ذكر هويتهم الطائفية (شيعة/ سنة).

2. صاحب هذا الشعور المتنامي بالتمزق الطائفي بين العراقيين، ضعف الدولة العراقية وعدم قدرتها على لعب دور الوسيط المقبول والنزيه والموثوق بين الطوائف والثقافات الفرعية التي نمت بشدة خلال هذه المدة. ففي كثير من المناطق مثلاً باتت العشيرة والطائفة والمؤسسة الدينية لتلك الطائفة والجماعات المسلحة الخاصة بكل مجموعة فرعية هي البديل عن الدولة، بمعنى أن ما أشار له العلماء من أن عدم وجود مؤسسات عابرة للثقافات الفرعية وكاسرة لحدودها يؤدي إلى انخفاض

منسوب الثقة بين المواطنين قد حصل فعلاً. لقد فشل مشروع بناء دولة المواطنة في العراق فشلاً ذريعاً، جعل العراق في كثير من الأحيان تابع للطوائف بدلاً من أن يكون عابراً لها.

3. زيادة معدلات الفقر واتساع فجوة الدخل بين العراقيين.

4. انتشار الفساد وتحوله من حالة التشتت والتفكك إلى حالة الشمول والتجذر.

مرحلة الانحسار وأسبابها العامة

عند محاولة تفسير ظاهرة انحسار داعش بعيدا عن الأسباب الأساسية المتمثلة بالنجاحات المتحققة في العمليات العسكرية التي أدت إلى خسارة داعش للغالبية العظمى من مناطق تمددها، ونجد أن هنالك جملة من العوامل التي ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بالعامل الاجتماعي هي التي أدت إلى هذا الانحسار، ورغم أن هذه العوامل لا تشكل ذات الأهمية التي تشكلها العوامل العسكرية والأمنية إلا أنها بلا شك أسهمت في خلق بيئات طاردة لهذا التنظيم الإرهابي، ومنها ما يأتي:

1. التعامل اللاإنساني والشدة والقسوة والميل للدموية من قبل التنظيم مع المجتمعات التي رزحت تحت سيطرته، ودونما أي مراعاة لخصوصيتها أو بنائها الاجتماعي.

2. التناشز الحاصل بين ما يتم طرحه من قبل التنظيم الإرهابي وبين الداعين إلى الأفكار المعتدلة بالتعامل مع الطوائف والأديان الأخرى.

3. التطبيق الحرفي غير المستند إلى معايير مرنة تتناسب وروح العصر في تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية

4. غلبة الطبع المتشدد في تطبيق إدارة الدولة دونما أي مرونة تتناسب والتنوع الديمغرافي للمناطق التي تمدد فيها التنظيم.

5. المعاناة الاجتماعية التي برزت في تعامل داعش مع النساء وحرمان المرأة من أبسط الحقوق التي نصت عليها الشرائع السماوية؛ مما ولد نوعاً من التناقض والنفور الاجتماعي من العوائل تجاه التنظيم.

دور العامل الاجتماعي والمؤسسات الاجتماعية في انحسار داعش

تمثل المؤسسات الاجتماعية شكلاً منظماً من الاستجابة الإنسانية للحاجات المجتمعية حيث تقوم بمهمة إيجاد وتنفيذ وتنظيم ومتابعة الأنشطة والسلوكيات الاجتماعية اللازمة لتحقيق حاجات تلك المجتمعات. ونظراً لتعدد تلك الحاجات فقد تعددت أشكال الاستجابات من خلال خلق خمس مؤسسات اجتماعية كبرى، يُشتق منها مجموعة كبيرة من المؤسسات الأصغر. هذه المؤسسات هي: الأسرة، والمدرسة، والدين والدولة والاقتصاد. أن نمط التنشئة الاجتماعية الأسرية والمدرسية والدينية في العراق يسهم كثيراً في الضغط المسلط على الثقافة العراقية باتجاه يجعلها أكثر تصلباً وأقل مرونة، وأن مؤسستي الدولة والاقتصاد اللتين كان يفترض أن تقودا عملية التحديث السياسي والاقتصادي والاجتماعي في العراق فشلتا أيضاً في هذه المهمة وأضافتا أعباءً أكثر وضغوطاً أكبر على نمط العلاقات الاجتماعية السائد بشكل فاقم من تصلب الثقافة الاجتماعية العراقية.

إن من الواضح أن العراق مجتمع متعدد الطوائف والإثنيات والهويات الثانوية، يعاني مثله مثل بقية مجتمعات الشرق الأوسط التي شخصها نموذج بريت وميتشيل Brett and Mitchell من الافتقار إلى مؤسسات اجتماعية عابرة للهويات الفرعية أو الثانوية وقادرة على ردم فجوة الثقة بين تلك الهويات الثانوية أولاً، وبناء ثقافة اجتماعية وطنية موحدة ثانيا، هذا التشتت في الولاءات الثقافية زاد من تصلب العراقيين وجعل مهمة التغيير صعبة، وتحتاج إلى بناء مؤسسات قادرة ليس على استعادة ثقة العراقيين بمؤسساتهم فقط، بل الأهم من ذلك استعادة ثقة العراقيين ببعضهم البعض. (داغر، 2023، صفحة 299)

لا يمكن إنكار ما للتفاعل الاجتماعي من دور في رفض تنظيم داعش الإرهابي داخل المناطق التي يمتدّ فيها هذا التفاعل؛ فلم يكن ظاهرا خشية بطش التنظيم، إلا أنه سجل حضوره الوطني حينما بوشر بعمليات التطهير والتحرير حيث انتظم الآلاف من أبناء تلك المناطق لمقاتلة داعش جنبا إلى جنب مع تشكيلات الحشد الشعبي الذي تولى الدور الرئيس في عمليات التحرير والتطهير، ولمعرفة ما الذي نعني بالتفاعل الاجتماعي فإنه يعني أي حدث يؤثر فيه أحد الأطراف تأثيراً ملموساً على الأفعال الظاهرة أو الحالة الفعلية للطرف الآخر، ويمكن أن تكون العناصر الداخلة في هذا التفاعل أما أفراداً من البشر أو جماعات منظمة من الكائنات البشرية غير أن التفاعل الاجتماعي هو ظاهرة اجتماعية وحضارية تتكون من عناصر مترابطة هي: (الحسن، 1999، صفحة 181).

أولا. الشخصية كمادة للتفاعل.

ثانيا. المجتمع كنظام يتكون من شخصيات متفاعلة.

ثالثا. الثقافة كنظام من القيم والمقاييس والأهداف التي يؤمن بها الأشخاص المتفاعلون، ويعهد لهذا النظام واجب التنشئة الاجتماعية والحفاظ على التراث الثقافي للمجتمع.

فضلا عن ذلك فإن التوافق الاجتماعي هو الآخر في إيجاد فرص أكبر لرفض استمرار تمدد داعش، فالمجتمع العراقي ورغم التباين الكبير في الثوابت الاجتماعية بين مختلف مكوناته، إلا أنه يتميز بنوع من التوافق، ولاسيما أن هذا النوع يبرز في الأوقات الحرجة والأزمات والتوافق الاجتماعي، ويعرف على أنه حالة أو إجراء أو عملية تكيفية ترمي إلى التخلص من صراع محتمل بين أقلية عنصرية معينة ومجتمع كبير. وهذا الإجراء يعمل كل ما في استطاعته على تجنب أو تفادي الأساليب العدوانية والأعمال السلبية والانتقامية التي قد تقع بين الجماعتين الأقلية والمجتمع الكبير، وذلك عن طريق قبول الأقلية لبعض أساليب حياة المجتمع الكبير، وبعض ممارسات أبنائه، ومبادرة المجتمع الكبير بقبول الأقلية والتعايش معها ومنحها بعض المكاسب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التي تمكنها من التكيف للمجتمع الكبير والانضواء تحت لوائه (داغر، 2023، صفحة 206).

النسيج الاجتماعي بعد مرحلة الانحسار من وجهة نظر أنثروبولوجية

غالبا ما تكون للمتغيرات الحادة في تاريخ المجتمعات تأثيرات واسعة النطاق على مجمل الأوضاع السائدة، وفي أحيان أخرى قد تغير هذه المتغيرات إلى الأبد الكثير مما كان يمكن أن نتصوره ثوابت لا حياد عنها فما حملته الثورة الفرنسية من رياح التغيير غيّر إلى الأبد طبيعة المجتمع الأوربي، كذلك الحال بالنسبة للحرب الأهلية الأمريكية وما نجم عنها من خلق مجتمع لا يتطابق من حيث الثوابت مع المجتمعات التي كانت تحث الخطى وبناء استقلاليتها على الأرض الأمريكية الجديدة، أحداث 11 أيلول 2001م واحتلال العراق في نيسان من عام 2003م وما تبعها من تصاعد حاد في وتيرة العمليات الإرهابية كلها أدت بشكل مباشر أو غير مباشر إلى إحداث تغيير لم يكن ممكن الحصول دونما حدوث تلك المتغيرات المفصلية، وهكذا نجد أن المدة الممتدة من تمدد داعش ابتداء من 10 حزيران 2014م حتى انحساره نهائيا يوم 17 كانون الأول 2017م أحدث انقلاباً جذرياً في الكثير من القيم والثوابت الاجتماعية السائدة، وبالتالي تأثر النسيج الاجتماعي أيما تأثر بهذه المتغيرات.

ورغم أن الأمور بدأت تعود إلى مجاريها اجتماعيا بعد الانتهاء من معارك التحرير والتطهير إلا أن تبعات تلك المدة وما نجم عنها أحدث ما يمكن أن نسميه شرخا اجتماعيا ولد نوعاً من التضاد الاجتماعي بين مكونات الشعب العراقي كون تلك المدة وما مارسته داعش لامست فيه الكثير من الثوابت والمعتقدات التي كانت حتى عند تصاعد حدة الإرهاب تحافظ على ديمومتها وثوبتها، وهنا يطرح التساؤل الأهم وهو هل أن انحسار داعش وعودة الحياة الطبيعية والأمن المجتمعي إلى قراءاته السابقة قد أسهم في إعادة النسيج الاجتماعي في المجتمع العراقي إلى ما كان عليه؟ وهل أن المدن المحررة قد نزعت ثوب التأسلم المتشدد وعادت إلى طبيعتها حيث الإسلام المعتدل؟ وهل أن مناطق التأثر بتمدد داعش وانحساره هي الأخرى لم تعد تعيش هاجس التفتت الاجتماعي وعادت مجددا بذات النسيج الذي كانت عليه سابقا؟ وهل أن العراق بأكمله وبمختلف طوائفه ومكوناته قد تقبل مجددا أن يتعامل بذات الروح الوطنية مع ما حصل لغرض المحافظة على النسيج الاجتماعي العراقي؟ كل هذه التساؤلات نحاول هنا الإجابة عليها على وفق مستوياتها الاجتماعية.

أولا. المدن المحررة

ما نعنيه بالمدن المحررة هي تلك المدن والأقضية والنواحي والقرى والقصبات التي رزحت تحت سيطرة داعش ولأي مدة من الزمن أثناء تمدده وتشكل محافظة نينوى بأكملها وأجزاء كبيرة من محافظة صلاح الدين ومحافظة الأنبار بأكملها وأجزاء كبيرة أيضاً من محافظتي ديالى وكركوك، فضلا عن منطقة جرف الصخر(النصر لاحقا) جنوب بغداد، الغالبية العظمى من هذه المناطق التي بلغت نسبتها قياسا بمساحة العراق قرابة (٪40) كانت الأكثر تأثراً؛ لذلك فإن عودة النسيج الاجتماعي لما كان عليه في السابق يجري بصورة بطيئة إلا أنه ورغم بطء تقبل الآخر مجددا إلا أن عوامل الرفض التي كانت سائدة لم تعد بذات التأثير السابق.

ثانيا. مناطق التأثر

هي المناطق التي لامست إداريا واجتماعيا مناطق تمدد داعش، ومنها مناطق غرب بغداد وجنوبه الغربي، وكذلك المناطق المحيطة بكركوك من الجهات الغربية والجنوبية الغربية والأجزاء التي لم يسيطر عليها داعش من محافظة ديالى؛ هذه المناطق تأثرت بشكل كبير أثناء تمدد داعش، بل إن البعض منها تحول إلى ساحات قتال وصراع دائم، وأنها كانت بمثابة مناطق تحشد للقطعات التي كلفت بعمليات

التحرير، وبقدر تعلق الأمر بالجانب الاجتماعي، ولاسيما ما يندرج ضمن النسيج الاجتماعي لتلك المجتمعات التي تتواجد في تلك المناطق فإنها عانت كثيرا، إذ إن داعش صبت نار غضبها على الأغلب الأعم منها سواء بالقصف المدفعي أو الاستهداف بالطائرات المسيرة أو العمليات الانتحارية، ومع ذلك نجد أن التعافي كان أسرع مما هو متوقع، ولاسيما أنها احتضنت مراكز إيواء المهجرين من مناطق التمدد والسبب يعود إلى أن غالبية هذه المناطق ذات نسيج اجتماعي متنوع، وقد ترسخت فيها القيم الاجتماعية التي أسهمت بشكل أو بآخر في تجاوز محنة داعش.

مقترحات

من خلال البحث يمكن التوصل إلى جملة من المقترحات ومن أهمها ما يأتي:

أ. العمل من خلال المؤسسات التعليمية والتربوية على بلورة أفكار تسهم في إبعاد الجيل الجديد عن كل ما تمخضت عنه تلك المدة السوداء من تاريخ العراق الحديث، ولاسيما ما يتعلق منها بالإرهاب والتطرف والفكري ورفض الآخر.

ب. مفردة مكونات التي باتت تقلق المواطن العراقي وتبعده عن الشعور بالوطنية التي ترددت ولمرات عديدة في الدستور العراقي لعام 2005 ينبغي أن تعاد صياغتها، وذلك بأن تكون للوطنية والانتماء الوطني أسبقية عليا على الانتماء للمكون حرصا على النسيج الاجتماعي العراقي.

ج. المحاصصة وما حملته من أخطار كبيرة على النسيج الاجتماعي العراقي، وكانت أحد الأسباب التي ساعدت داعش على التمدد؛ ولذلك لابد من أن يصار إلى تقليل حضورها، ولاسيما في المجالات التي تكون للوطنية أولوية على ما سواها أي المناصب ذات الطبيعة الجامعة مثل المناصب الأمنية والعسكرية وإدارة التعليم بالمستويات العليا

د. حضور المرجعية الدينية ومساهمتها الكبرى في تعزيز النسيج الاجتماعي، ولاسيما بعد صدور الفتوى المباركة التي كان له أبلغ الأثر في إعادة العراق إلى جادة التوحد بعد أن كاد أن يفقد تماسكه كوطن؛ لذلك فإن هذا الدور يجب أن لا يتوقف، بل ينبغي أن تأخذ المرجعية الدينية على عاتقها مهمة معالجة أي خلل يمكن أن يكون له تأثير مباشر أو غير مباشر على النسيج الوطني الاجتماعي وبالتنسيق مع إدارة الدولة المركزية.

هـ. المناطق المحررة التي عانت كثيرا من إرهاصات وتداعيات التمدد الداعشي يفترض أن تكون لها الأولوية قبل سواها من حيث الاهتمام بمتطلبات الحياة الاقتصادية كون داعش قد نفذ إليها من خلال الترويج بأن هنالك تمايزاً بين مناطق وأخرى على أساس طائفي في توزيع الثروات والوظائف الحكومية والمشاريع الاستثمارية.

و. تجربة مركز الأمل ومعسكر الجدعة في مجال إعادة النسيج الاجتماعي التي تبنتها مستشارية الأمن القومي للعائدين من معسكر الهول ومعسكرات اللاجئين الأخرى في سوريا والعراق ورغم بعض النجاحات المتحققة إلا أنها لم ترتقِ إلى المستوى الذي كانت تطمح إليه المستشارية من هذا المشروع الوطني؛ مما يتطلب إعادة دراسة التجربة وإضافة ما يفترض أن يسهم في إنجاحها بوصفها تجربة رائدة ذات مساس بإعادة النسيج الاجتماعي العراقي.

الخاتمة

في المجتمعات التي تعاني من الصراعات عالية الشدة غالبا ما تبرز حالة من التشتت والضياع إلى الحد الذي يكاد أن تتوارى عن الوجود أي روابط للنسيج الاجتماعي، وهذا الأمر في الغالب يبقى ملازماً لتلك المجتمعات، وقد يؤدي إلى استمرار الاحتراب والصراع البيني لحقب طويلة، ولكون المجتمع العراقي قد عانى ولمدة ليست بالقصيرة من سيطرة وهيمنة تنظيم إرهابي متشدد متمثل بتنظيم داعش على أجزاء كبيرة منه، وصلت نسبتها إلى قرابة (40٪) من مجموع مساحة العراق؛ لذلك وجدنا ومن خلال البحث وفق الرؤية الأنثروبولوجية أن النسيج الاجتماعي العراقي قد تأثر بنسب متفاوتة نتيجة هذا التمدد وعند انحساره عادت الأمور إلى طبيعتها وعاد النسيج والبناء الاجتماعي إلى ما هو عليه، ولكن بسرع مختلفة تبعا لطبيعة المناطق وواقعها الاجتماعي ومدى تأثرها بتمدد داعش. يمكن القول إن نجاح أو فشل عودة النسيج الاجتماعي سيرتبط بالسياسات الاجتماعية التي أدارت الحكومات المتعاقبة اتباعها من أجل تلافي المسببات التي أدت إلى ذلك.

المصادر والمراجع

1- إحسان محمد الحسن. (1999). موسوعة علم الاجتماع (المجلد 2). بيروت: الدار العربية للموسوعات.

2- سيمور. شارلوت. (2009). موسوعة علم الإنسان - المفاهيم والمصطلحات الأنثروبولوجية (المجلد 2). القاهرة: المركز القومي للترجمة.

3- عبد الرحمن البكري. (2015). داعش ومستقبل العالم بين الوضع السياسي والحديث النبوي الشريف (المجلد 1). كولن، المانيا: دار الغرباء للنشر.

4- عصام سالم السيدي. (9 شباط، 2025). الحاضنة مؤشر مقياس التأثير الاجتماعي. جريدة عمان(2354).

5- عماد علو الربيعي. (2016). دور المرجعية الدينية العليا في بلورة استراتيجية الحشد الشعبي قراءة عسكرية، مهرجان قوى النفاع المقدس الثقافي الأول العتبة العباسية المقدسة. بحث غير منشور، كربلاء.

6- مجموعة باحثين. (7 اذار، 2025). موسوعة علم الاجتماع، البناء الاجتماعي مفهومه وأبعاده وأهميته في العلوم الاجتماعية. منشور على شبكة النبأ المعلوماتية. منشور على شبكة النبأ المعلوماتية.

7- مجموعة مؤلفين. (2016). موسوعة التطرف (الإصدار ملحق الجزء الثالث، المجلد 1). بغداد: مركز بلادي للدراسات الاستراتيجية.

8- منقذ داغر. (2023). ثقافة التصلب منظور جديد لفهم المجتمع العراقي (المجلد 1). بغداد: الذاكرة للنشر والتوزيع.

9- يحيى حسين زامل. (2024). القاموس الأنثروبولوجي الحديث (المجلد 1). بغداد: المركز الإقليمي للأبحاث.